October 2013

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة المالية

الدورة الحادية والخمسون بعد المائة

روما، 11–15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013

تقرير مرحلي عن برنامج الإقرار المالي

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Maria Abreu

المسؤولة عن الشؤون الأخلاقية

الهاتف: 6760 5705 3906+

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى ادنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mi587a

الموجز

- إن لجنة المالية، في دورتها السابعة والأربعين بعد المائة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز في اعتماد برنامج الإقرار المالي وطلبت عرض التقارير المرحلية عن تنفيذ البرنامج في الدورات المقبلة للجنة.
- وتظهر هذه الوثيقة التقدم المحرز على صعيد برنامج الإقرار المالي. وقدم جميع الموظفين المطلوب منهم ذلك بياناً بالإقرار المالي. وتبيّن أنه لا يوجد تضارب في المصالح لدى أيّ منهم.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- يُطلب من لجنة المالية أن تستعرض التقرير المرحلي عن برنامج الإقرار المالي.

المشورة

- **نظرت اللجنة في تقرير مرحلي عن برنامج الإقرار المالي وأشارت بارتياح إلى بدء العمل بالبرنامج وعدم وجود أي حالة لتضارب في المصالح أثناء عملية الاستعراض.**

مقدمة برنامج الإقرار المالي

1- أطلقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عملية تنفيذ برنامج الإقرار المالي للعام 2012 بموجب التعميم الإداري رقم 15/2012 الصادر في 26 أكتوبر/تشرين الأوّل 2012. ويهدف البرنامج إلى تيسير قيام المنظمة بواجبها الرامي إلى منع ومعالجة حالات التضارب في المصالح سواء الحالية أو المحتملة وبالتالي الحفاظ على نزاهة الأفراد والمنظمة.

2- وطلب التعميم الإداري إلى المدراء رفيعي المستوى وغيرهم تقديم بياناً بالإقرار مالي. ومن المطلوب أن يتقدم الموظفون المذكورون أدناه ببيانٍ سنويٍ مماثل بالإقرار المالي:

- الموظفون من الدرجتين مد1 ومد 2
- ممثلو المنظمة
- مساعدو ممثلي المنظمة (البرنامج والإدارة)
- رؤساء المكاتب (الاتصال والإقليمية والإقليمية الفرعية)
- المدير العام المساعد
- نائب المدير العام
- المدير العام

وبعد، ينص التعميم الإداري على أنه "علاوة على ذلك، إن الموظفين الذين تنطوي وظائفهم على عامل خطر محدد وفقاً لمجموعة من معايير الخطر القائمة، ملزمون بتقديم بيان بالإقرار مالي عند تعيينهم، وعلى أساس سنوي بعد ذلك".

3- وفي مارس/آذار 2012، عقدت لجنة الشؤون الأخلاقية التابعة للمنظمة دورتها الأولى وناقشت برنامج الإقرار المالي. وأوصت اللجنة بأن تعتمد المنظمة الاستبيان الموحد للإقرار المالي في الأمم المتحدة. واقتُرح تقليص عدد هؤلاء الموظفين المطلوب منهم المشاركة في البرنامج في مرحلة أولى، وأن يتم توسيع نطاق المعايير ليشمل موظفين آخرين في ظل تطوير البرنامج. وبالتالي، شملت دورة البرنامج هذه 242 موظفاً في المرحلة الأولى [أي كل الموظفين من الدرجة مد1 وما فوق، وجميع ممثلي الفاو وموظفي المشتريات في المقر الرئيسي وموظفي الخزانة ومكتب المفتش العام ومكتب التقييم ومكتب الشؤون الأخلاقية]. ومن المقترح أن يرتفع العدد في المستقبل القريب إلى حوالى 600 موظّف في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

4- وفي يناير/كانون الثاني من كلّ سنة تقويمية، يحدّث مكتب الشؤون الأخلاقية، بالتشاور مع مكتب الموارد البشرية، قاعدة بيانات الإقرار المالي لتشمل جميع الأفراد المطلوب منهم تقديم بيانات الإقرار المالي عن السنة التقويمية السابقة.

5- ومن القائمة الأولية التي تضم 242 موظفاً طُلب منهم تقديم بيان الإقرار المالي خلال فترة الإبلاغ لعام 2012، استُبعد عشرة موظفين لأن المسؤول عن الشؤون الأخلاقية أعفاهم من القيام بذلك بسبب مغادرتهم المنظمة بعد يناير/كانون الثاني 2013 أو نقلهم من الوظائف الخاصة التي تنطوي على عوامل خطر. وبالتالي وصل العدد الإجمالي للذين طُلب منهم تقديم استبيان الإقرار المالي بحلول 31 مارس/آذار 2013 إلى 232 شخصاً. ووصلت نسبة الإنجاز إلى 100 في المائة. ولم تتبيّن أي حالة لتضارب في المصالح لدى الموظفين الـ232 الذين قدّموا بياناً بالإقرار المالي.

6- وينطبق مصطلح "غياب تضارب المصالح" على ما يلي: (أ) الحالات التي يملك فيها الموظّف أسهماً في شركات البيع المعتمدة لدى الفاو ولكن حيث تكون هذه الأخيرة قد تم التعاقد معها بواسطة عملية شراء جرت إدارتها مركزياً في المقرّ الرئيسي للمنظمة وبالتالي لا يكون للموظف الذي يقدم بيان إقرار مالي أي علاقة بالعملية؛ و(ب) الحالات التي يكون فيها الموظف قد كان يملك سابقاً أسهماً أو حسابات مالية في مؤسسات على غرار مكتب البريد الوطني أو المصارف. توجد حالات يعمل فيها زوج الموظف أو شريكه أو أقرباء له في المنظمة. حصل المراجع الخارجي على تأكيد من جميع الموظفين الذين لديهم زوج أو شريك أو أقرباء يعملون في المنظمة أنهم لا يمارسون أي سلطة إشرافية أو إدارية أو تنظيمية عليه.

7- وتمّ التعاقد مع شركة Hudson-Ethics الاستشارية لتكون المراجع الخارجي لبيانات الإقرار المالي التي يتقدّم بها موظفو الفاو على الموقع الإلكتروني خلال شهري مايو/أيار ويوليو/تمّوز 2013. وفي الوقت الحالي، من المطلوب ملء الاستبيانات يدوياً. ويعمل البرنامج في إطار شروط صارمة جداً من السرية ويمكن للمراجع الخارجي وحده الحصول على المعلومات الواردة في بيانات الإقرار المالي.

الإجراءات المقترح اتخاذها من قبل اللجنة

8- إن اللجنة مدعوّة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة أعلاه لا سيما أن العمل ببرنامج الإقرار المالي قد بدأ ولم تُحدد أي حالة تضارب في المصالح.